

في مولانا العلامة عبد البر بن عبد الله الأهدلي ما حرج له على سؤال من المصنف  
 عليه السلام منه ولو خلافاً من المسلم فبمعنى قوله لا أعرفه علمه في  
 الخط في ما نصه نعم في الأثر من القول في شرح المنهاج وعن  
 الشيخ أبي محمد وغيره ووجه أنه يجوز الأعمام على الخط إذا وثق  
 به ولم يتداخله غيره وهو في روضة شرح الروابي في كتاب  
 القاضي القاضى أن جده حكى عن بعض أصحابنا أنه إذا  
 وقع العلم للقاضي المكتفب: الله بمصنف الكتاب أما بخط أو  
 بعلامات منهما فهل يقبله بعد نسخة قولان بناء على  
 القولين من معنى القاضي يعلم نفسه فإما في المشارة الخطي من  
 ادب القضاة في قبوله انتهى وفيه موافقة للشيخ  
 أبي محمد ومن وافقه من باب أو في القلب بميل إليه  
 عند عدم تداخل الزبده وإن كان خلاف المذهب الأثري  
 إلى قوله صلى الله عليه وسلم الذم ما طمأنت إليه النفس انتهى ما في  
 القول أو في ذلك العلامة الحسيني فتاويه والده أعلم بفقده من نقلت  
 من نسخة حقه

١ / ٣١٨٦  
 —————  
 ٥١٩٨٧١٤١

من تصانيف العباد  
 رضى الله عنهم  
 عمده من الأثر  
 لا ينسخ

دخل في تلك الفقرة بالشرع الذي  
 دانا العاقر الذي هو من اليد على  
 البرزخي مع ما في نسخة والده المنة  
 عرفنا

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: مختصر
اسم المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب
تاريخ: ١٤٨٠
عدد: ١٤٨
ملاحظات: نسخة من نسخة والده المنة